شرح وترتيب وتمرين وموازنة بين المنطق القديم والحديث

محمد أمين

حاشية الدسوقي على الخبيصي

تجديد علم المنطق

في شرح الخبيصي على التهذيب

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

أستاذ بكلية اللغة العربية

Tecdid 'ilm al-mantiq

وتمتاز بكثير من الزيادات والتنقيحات

تنبيه : قد وضعنا متن التهذيب بأعلى الصفحة ،
وشرح الخبيصي في الوسط وتجديد علم المنطق تحته

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر ت ٩٠٦٥٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الإنسان ، وكمله بالعقل الذى يمتاز به على أنواع الحيوان ، وخصه بالفكر الذى يرقى به إلى أعلى الدرجات ، إذا جعل الحق رائده ، وسار على السَّنَنِ الذى يوصل إليه ، ويعصمه عن الوقوع فى الخطأ .

وبعد فلما كان شرح ـ التذهيب ـ للخبيصى على متن ـ التهذيب ـ للسعد من أحسن الكتب المؤلفة فى علم المنطق القديم ، أردت أن أعلق عليه هذه التعليقات التى اخترتها من حواشيه ، وأهملت ما عداها مما لا فائدة له فى علم للمنطق ، على أن أُذَيِّل كل مبحث من مباحثه بأمرين لا يصح الآن إهمالهما فى دراسة هذا العلم : أولهما بيان ما وصل إليه المنطق الحديث فى هذه للباحث ، ليعرف الطالب ما جدَّ فى هذا العلم ، ويمكنه الموازنة بين قديمه وحديثه . وثانيهما ذكر التمرينات التى يعرف منها الطالب كيف يستعمل قواعد المنطق ، ليجمع بين العلم والعمل ، ويحصل بالفعل على ثمرة هذا العلم ، وقد سميت هذه التعليقات بهذا الاسم — تجديد علم المنطق — لأنها تجمع بين قديمه وحديثه على هذا الترتيب ، وتسلك بذلك طريقاً جديداً فى دراسته ، لعله يوصلنا فيه إلى التجديد المطلوب ، والله أسأل أن ينفع بها الطالبين ، وأن يوفقنا فيها إلى السبيل القويم ؟

عبد المتعال الصعيدى

تاريخ علم المنطق

علم المنطق هو القواعد التى تعصم مراعاتُها العقلَ عن الخطأ فى الفكر ، وهذه القواعد موجودة فى العقل بالغريزة ، ولهذا سبق استعماله لها تدوينَها بهذا الشكل الذى يطلق عليه علم المنطق ، وقد استعملها إبليس فى تأييده دعواه أنه خير من آدم ، فقال فيما حكاه عنه القرآن الكريم : ﴿ أنا خيرٌ منهُ خلقتنى مِن نارٍ وخلقتهُ مِن طِينٍ ﴾ فقاس نفسه وآدم على النار والطين ، يريد أن قوة النار على الطين دليل على أن الأضعف حكمه أن يخضع للأقوى ، فيكون آدم أولى بالسجود له ، وقد أخطأ فى قياسه ، لأنه لا قياس مع النص والأمر بالسجود من الله تعالى .

وكذلك استعمل إبراهيم عليه السلام هذه القواعد فى قوله تعالى حكاية عنه ﴿ فلمّا جنّ عليهِ اللّيلُ رأى كوكباً قال هذا ربى فلمّا أفل قال لا أحبُّ الآفلين ﴾ فهو قياس أيضاً من الشكل الأول ، حذفت مقدمته الأولى استغناء عنها بلازم الثانية (لا أحب الأفلين) وهو قياس صحيح يثبت دعواه أن هذا الكوكب ليس ربًّا له ، وقيل إنه من الشكل الثانى وتقديره ـ القمر آفل وربى ليس بآفل ـ فالقمر ليس بربى .

ولما كانت هذه القواعد موجودة فى العقل بالغريزة وجد كثير من العقلاء لا يعرفون علم المنطق ، ومع هذا كانت أفكارهم مستقيمة ، ولم يؤثر فيهم شيئا جهلهم بهذا العلم ، ولكن هذا يرجع إلى أن غرائزهم كانت سليمة ، ولم تفسد بالمؤثرات التى تحيط بالغرائز فى هذه الحياة ، فلا تستقيم معها أفكارها ، بل تقع فى الخطأ بتأثيرها ، وهذا هو الأعم الأغلب فى غرائز البشر ، ولهذا كانوا فى حاجة إلى تدوين هذه القواعد ، لتكون علماً يدرسونه فينتفعون بدراسته ، ويحصلون منها على تلك الثمرة .

وكان أرسطو الفليسوف اليونانى أول من دوّنَ قواعد المنطق فى القرن الرابع قبل ميلاد عيسى عليه السلام ، فهو الذى هذّب مباحثه ، ورتّبَ مسائله وفصوله ،

بعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها ، ووضع فى ذلك كتابه المخصوص بالمنطق ، ويسمى ـ النص ـ وهو يشتمل على ثمانية أقسام : أربعة منها فى صورة القياس ، وأربعة فى مادته ، لأن المطالب التصديقية على أنحاء ، فمنها مايكون المطلوب فيه اليقين ، ومنها ما يكون المطلوب فيه الظن ، والقياس بعد هذا على مراتب ، فتارة ينظر فيه من جهة المطلوب الذى ينتجه ، وما يجب أن تكون عليه مقدماته من هذه الناحية ، ومن أى جنس يكون من العلم أو الظن ، وتارة ينظر فيه من جهة إنتاجه خاصة ، فيقطع فيه النظر عن المطلوب منه . والنظر الأول يرجع إلى مادة القياس ، والنظر الثانى يرجع إلى صورته وإنتاجه على الإطلاق ، وبهذا كان المنطق ثمانية أقسام : أولها فى المقولات ، وهى أوائل المحمولات أو أجناسها العالية كالجوهر والكمّ والكيف ونحوها . وثانيهما فى القضايا التصديقية وأصنافها . وثالثها فى القياس وصوره إنتاجه على الإطلاق . ورابعها فى البرهان ، وهو القياس المنتج لليقين ، ويدخل الكلام فى المعرّفات والحدود فى هذا القسم ، إذ المطلوب فيها اليقين ، لوجوب المطابقة بين الحد والمحدود . وخامسها فى الجدل ، وهو القياس الذى يقصد منه قطع المشاغب وإفحام الخصم ، ويتركب من القضايا المشهورات ، وتذكر المواضع التى يستنبط منها صاحب القياس قياسه فى هذا القسم ، كما تذكر فيه عكوس القضايا . وسادسها فى السفسطِ ، وهى القياس الذى يغالط المُناظِرُ صاحبه به ، وهو قياس فاسد يقصد من الكلام فيه التحذير منه . وسابعها فى الخطابة ، وهى القياس الذى يقصد منه ترغيب الجمهور فيما يراد منهم ، وثامنها فى الشعر ، وهو القياس الذى يفيد التمثيل والتشبيه للإقبال على الشىء أو النفرة منه ، ويستعمل فيه القضايا التخيّليّة .

وقد وقف علم المنطق عند هذا الحد بعد أرسطو ، لضعف الاشتغال بالعلوم الحكمية بعده ، ولاسيما بعد استيلاء الروم على بلاد اليونان ، ثم جاء فُرْفُرِى الصُّورىُّ فى القرن الثالث بعد الميلاد ، فوضع مقدمة للمقولات سماها — المدخل إلى كتاب المنطق — وهى الكليات الخمس المعروفة بإيساغوجى .

وكان العرب قبل الإسلام لا يعرفون شيئاً من علم المنطق ، وإن كانت بعض قواعده قد وجدت فى أشعارهم وَحِكَمهم وأمثالهم ، ولكن على غير رسومها المعروفة فى علم المنطق ، ومن ذلك قول زُهير بن أبى سُلمى :

لسانُ الفتَى نصفٌ ونصفٌ فؤادهُ فلم يبق إلا صورة اللحم والدَّمِ

فهو تعريف للانسان بأنه ذو فكر وذو بيان ، والأول فصل مقوم له ، والثانى خاصَّة من خواصه ، والتعريف المنطقى لا يجمع بين الفصل والخاصة ، وإنما يجمع بين الجنس والفصل أو بين الجنس والخاصة .

ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفانى ولم أطلب قليل من المالِ
ولكنما أسعى لمجـــد مُؤثَّلٍ وقد يدرك المجد المؤثَّلَ أمثالِى

فهو قياس استثنائى نظمه هكذا — لو كنت أسعى لأدنى معيشة لكفانى قليل من المال ، لكننى لا أسعى لأدنى معيشته بل لمجد مؤثل — فلا يكفينى قليل من المال ، ولكنه استثنى فيه نقيض المقدم ، والقياس المنطقى يستثنى فيه عين المقدم لا نقيضه ، وفى أشعار العرب وحِكمهم وأمثالهم كثير من نظائر هذين المثالين ، وكلها يدخل فى المنطق الغريزى فى البشر كلهم .

ثم نقل علم المنطق فيما نقل من العلوم الحكمية إلى العربية فى أوائل الدولة العباسية ، وقد نقل إلى العربية مختلطاً بمسائل الفلسفة اليونانية فيما وَراء الطبيعة ، ومتأثراً بأسلوب اللغة اليونانية فى طرق التعريف والقياس ، ولهذا اختلف المسلمون فى شأنه اختلافاً كبيراً ، ففريق رأى أنه يجب الاشتغال به وبغيره من الفلسفة اليونانية ، لأنه لا خلاف بينها وبين الإسلام ، وهذا الفريق هو فلاسفة الإسلام ، كالكِندىّ والفارابى وَابن سينا وغيرهم ، وفريق رأى أنه لا يصح الاشتغال به ولا بغيره من تلك الفلسفة ، لأن أصولها تخالف أصول الإسلام ، فالاشتغال بها يُزعزع العقيدة ويضعف الدين ، وفريق رأى أنه لا بأس فى الاشتغال بذلك

لن لاتتأثر عقيدته به من العلماء الراسخين فى الدين ، وفريق رأى أنه يجب الاشتغال بالمنطق ، لأنه لا غنى عنه فى الدفاع عن عقائد الإسلام ، بعد أن يزال منه ما اختلط به من مسائل الفلسفة .

وهذا الخلاف فى علم المنطق يرجع إلى الناحية الدينية ، وقد اختلف فيه أيضاً من الناحية اللغوية ، فنقل عن الشافعى رضى الله عنه أنه أنكر علم المنطق من جهة أنه يعتمد على أصول اللغة اليونانية ، وهى تخالف العربية فى كثير من الأصول ، فلا يمكن أن يجرى منطق اليونانية على أصول العربية ، ولهذا جاء أسلوب التعريف والقياس فى أشعار العرب وحِكَمهم وأمثالهم مخالفاً لأسلوبهما المنطقى .

وكذلك أنكر ابن قتيبة علم المنطق فى مقدمة كتابه ـ أدب الكاتب ـ وأنكره ابن الأثير فى كتاب ـ المثل السائر ـ فقال فى المقالة الثانية فى الصناعة المعنوية : ثم مع هذا جميعه فإن معوّل القوم فيما يذكر من الكلام الخطابى أنه يُورد على مقدمتين ونتيجة ، وهذا مما لم يخطر لأبى على بن سينا فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع ، ولو أنه نكر أولا فى المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم أو نثر بعد ذلك لما أتى بشىء ينتفع به ، ولطال الخطب عليه ، بل أقول شيئاً آخر : وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعار لم ينظموه فى وقت نظمه وعندهم فكرة فى مقدمتين ولا نتيجة ، وإنما هذه أوضاع توضع ويطول بها مصنفات كتبهم فى الخطابة والشعر ، وهى كما يقال قماقِع ليس لها طائل .

وقد قال البحترى فى التهكم بعلم المنطق وأصحابه .

كلفتمونا حـــدود منطقكم ... والشِّعْرُ يُغْنِى عن صدقه كذبُهْ
ولم يكن ذو القُروح يَلْهَجُ بال ... منطق ما نُوعُه وما سببُهْ(١)
والشعر لُجٌّ تكفى إشارتُه ... وليس بالهُـــذرِ طُوِّلت خُطُبُهْ

وقال الفرزدق :

إذا التقتِ الأبطالُ أبصرت وجهه ... مضيئاً وأعناق الكماة خضوعُ

فقالوا : قد أساء القسمة وأخطأ التركيب ، إنما كان يجب أن يقول ـ أبصرته ساميا

(١) ذو القروح هو امرؤ القيس .

وأعناق الكماة خضوع ، أوأبصرت لونه مضيئاً وألوان الكماة كاسفة ـ وفى هذا النقد محاولة لإخضاع الشعر للمنطق . وليس بذاك .

وإنى أرى أن علم المنطق يقوم على أصول يقصد منها عصمة العقل من الخطأ فى الفكر ، وهى أصول عقلية لاتختلف فى لغة من اللغات ، لأن فى كل لغة أسلوبين : أسلوب أدبى يقصد فى الشعر ونحوه من الكلام البليغ ، وهذا الأسلوب فى العربية وغيرها لايجرى على الأسلوب المنطقى . وأسلوب علمى يقصد فى تحقيق مسائل العلوم ونحوها ، وهذا الأسلوب يجرى على أسلوب المنطق فى العربية وغيرها.

وقد مكث علم المنطق مختلطاً بمسائل الفلسفة إلى أن ظهر الإمام الغزالى فى القرن الخامس الهجرى ، فأخلاه من تلك المسائل ، وجعله خالصاً لغايته من عصمة العقل عن الخطأ فى الفكر ، لاوسيلة للفلسفة وفاتحة لها ، ووضع فيه كتابه ـ معيار العلم ـ وغيره من كتبه فى علم المنطق ، وكان الغزالى ينتصر لعلم المنطق انتصاراً عظيما ، حتى قال فيه : من لامعرفة له بالمنطق لايوثق بعلمه .

ثم جاء العلماء المتأخرون بعد الغزالى . فغيّروا فى بعض ترتيب أقسام المنطق السابقة ، وألحقوا بالنظر فى الكليات الخمس ثمرته ، وهى الكلام فى الحدود والرسوم ، فنقلوها إليها من قسم البرهان ، وحذفوا قسم المقولات . لأن نظر المنطقى فيه بالعَرَض لا بالذات ، إذ هو من مباحث ما بعد الطبيعة ، وألحقوا بقسم القضايا الكلام فى العكس لأنه من توابعها ، ثم تكلموا فى القياس من جهة إنتاجه المطلوب على العموم ، وحذفوا الكلام فيه من جهة مادّته ، وهى الأقسام الخمسة : البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة ، وربما يُلِمّ بعضهم باليسير منها إلماماً ، مع أنها هى المهم فى علم المنطق ، ثم جعلوا فى أول ذلك كله مقدمة الشروع الآتية ، وقد تكلموا فيما وضعوه من هذا كلاماً مستبحراً ، ونظروا فيه من حيث إنه فنّ برأسه لا من حيث إنه آلة للعلوم ، فطال الكلام فيه واتسع . وكان أول من فعل ذلك فخر الدين الرّازى فى القرن السادس الهجرى ، ثم تبعه فيه أفضل الدين الخُونَجى فى القرن السابع ، ووضع فى علم المنطق كتابه ـ كشف الأسرار ـ وغيره

من الكتب . فتداولها طلاب المنطق مدة الزمن ، ثم تداولوا غيرها من الكتب التى جاءت بعدها ، وحَدَثَ فى ذلك حَذْوَهَا ، وفيها من الشروح والحواشى ما انحرف بهذا العلم عن غايته ، كما انحرف بها غيره من العلوم ، وقد هجرت كتب المتقدمين وطرقهم كأنها لم تكن ، وهى ممتلئة من ثمرة المنطق وفائدته .

ويمكننا بعد هذا أن نحكم بأن ما أحدثه علماء الإسلام فى علم المنطق لم يتناول القواعد التى وضعها أرسطو ، وقد جعلوا قسم الاستقراء من لواحق القياس ، لأنهم كانوا لا يعوّلون عليه مثله ، ويعرف الاستقراء أيضاً باسم الاستنباط ، ويمكننا أن نستثنى ابن تَيْمِيَّة من علماء الاسلام ، لأنه وضع فى إبطال المنطق اليونانى كتاباً سماه — نصيحة أهل الإيمان والرد على منطق اليونان — وقد لخّصه السيوطى فى كتاب سماه — جهد القريحة فى تجريد النصيحة — ولكن ابن تيمية تعسف فيما حاوله من إبطال المنطق اليونانى ، كما تعسف فى إبطال الحد بتعذر الوصول إلى ذاتيات الأشياء ، وكما تعسف فى إبطال القياس بأن الدليل لا يلزم أن يكون مركباً من مقدمتين[1] .

وقد جاء علماء أوروبا فى العصر الحديث فنهجوا فى دراسة العلوم مناهج حديثة ، ثم أخذوا بعد اشتغالهم بها يدرسون طرق وضعها ، ويدركون فوائد الاعتماد على الملاحظة والتجربة فى استفادة الأحكام الكليه من الأحكام الجزئية ، فدعاهم هذا إلى أن يعولوا فى المنطق على الاستنباط الذى يُعتَمد على طرقه فى كسب المطالب العلمية ، ووضع قواعد العلوم ، حتى بلغ من أمر بعضهم أن جعل علم المنطق يدور على الكلام فى الاستنباط ، وممن لهم الفضل فى تدوين قواعد الاستنباط روجر باكون (١٢١٤ — ١٢٩٤ م) وفرنسيس باكون (١٥٦١ — ١٦٢٦ م) وإسحاق نيوتن (١٦٢٤ — ١٧٢٧) وجون أستيورت مل (١٨٠٦ — ١٨٧٣ م) وهذا الأخير هو الذى وضع قواعد للاستنباط لا تقل عن القواعد التى وضعها أرسطو للقياس . وسيكون من أهم ما نقصده فى كتابنا بيان قيمة ما أحدثوه فى علم المنطق ، والله الموفق .

---

(١) طبع كتاب ابن تيمية بالهند ، وطبع كتاب السيوطى مع كتاب — صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام — بمصر .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتزين بنشره[1] منطق القاصى والحاضر ، ويتوشح[2] بذكره صدور الكتب والدفاتر ، حَمْدُ الله جلّ جلاله على آلائه المُزْهِرَة الرياض، وشُكرهُ ـ عَمّ نواله ـ على نعمائه المُترعَةِ[3] الحياض ، الذى شَرّفَ نوع الإنسان بحلية الإدراك وزينة الافهام ، وخصصه بإدراج دُرَرِ المعانى فى جواهر الألفاظ على شرط الانتظام ، ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع والأحكام، وعموم الرسالة إلى كافة الأنام، محمد المبعوث لإتمام مكارم الكرام، الذى أوتى جوامع الكلم الظاهرة البيان، وأوحى إليه ببدائع الحِكم الباهرة البرهان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق، المسعودين فى مناهج الصدق على التحقيق .

وبعد ، فيقول الفقير إلى الله الغنى ، عبيد الله بن فضل الله الخبيصى[4] قدّر الله له السعادة، ورزقه الحسنى وزيادة: لما رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين ، جامع البيان والمعانى، سعد الملة والدين مسعود التفتازانى[5] سقى الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه ، كتاباً مشتملا على أكثر مسائل الرسالة الشمسية فى تمهيد القواعد المنطقية[6] وكان المحصلون عن فهم مسائله الصعبة فى الاضطراب والاضطرار ، لغاية ايجاز ألفاظه ونهاية الاختصار، شرحته شرحا يبين معضلاته ، ويفسر مشكلاته ، خاليا عن التطويل والاكثار ، لتأديتهما إلى الإملال وإضجار ، مُوَشّحاً بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية ، والفضائل

---

(١) النشر الرائحة . (٢) معطوف على يتزين — وهو بمعناه (٣) المملوءة . (٤) نسبه إلى خبيص وهى قرية بكرمان ، وقيل إلى الخبيص الذى يصنع من التمر والدهن . (٥) هو من علماء القرن الثامن الهجرى ، توفى سنة ٧٩٣ هـ ، منسوب إلى تفتازان وهى بلدة بخراسان . (٦) هى لشمس الدين الكاتبى المتوفى سنة ٤١٣ هـ

الانسية ، وشرّف أرائك السلطنة بحضرته السّنّاء ، وآتاه الملك والحكمة وعلّمه مما يشاء ، ووفقه لتشييد قواعد الدين ، ورفع معالم المعالى لأهل اليقين ، وخصصه باللطف العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليه ماهذا بشراً إن هذا إلا مَلَكٌ كريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ، الخاقان[1] الأعدل الأكرم ، ناصب رايات العدل والإنصاف ، قامع آثار الظلم والاعتساف ، محيي مآثر السُّنة النبوية ، منفِّذ أحكام الملة المصطفوية ، وهو الذى يعز الدين بالسيف والسنان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تلألأت على صفحات الأيام آثار معدلته[2] وسلطانه ، وتهللت على وجنات الأنام أنوار مكرمته وإحسانه ، السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف ، غياث الحق والسلطنة والدنيا والدين عبد اللطيف[3] خلّد اللهم ملكه وأعلى كلمته وشانه ، وانصر جيشه وأعوانه ، فى دولة دائمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منيع ، وشأن رفيع ، وسميته بالتذهيب فى شرح التهذيب ، راجياً من الله تعالى أن يكتسى من ميامن قبوله يَمْنة الاقبال[4] ويرتدى من ملامح نظره برداء العز والجمال ، ان الله ولى التوفيق ، وبتحقيق الأمنية حقيق ، وها أنا أشرع فى المقصود ، بعون الملك المعبود ، فأقول :

مقدمة الشروع فى علم المنطق : قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع فى المقصود بعضاً من الكلام ، ويسمونه مقدمة الشروع فى العلم ، كتعريف العلم ، وبيان الحاجة اليه ، وموضوعه[5] فمن أجل ذلك صدّر المصنف هذا المختصر بها ، فقال بعد الفراغ من الخطبة[6] :

---

(١) كلمة تركية يلقب بها ملوك الترك (٢) مصدر ميمى بمعنى العدل .

(٣) هو عبد اللطيف بن ألغ بك بن شاه رخ بن تيمورلنك المتوفى سنة ٨٥٤ هـ .

(٤) اليمنة البركة . (٥) يدخل فيها أيضاً عند بعضهم مباحث الدلالات والألفاظ . (٦) أى خطبة — التهذيب — فى علم المنطق والكلام وقد حذفها من اقتصر على شرح قسم المنطق منه ولم يشرح قسمه الثانى فى علم الكلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

العلمُ إنْ كانَ إذعاناً للنسبةِ فتصديقٌ

(مقدمة) لفاظ تقدم على المقصود لانتفاع ؛

أى هذه مقدمة ، وهى بكسر الدال مأخوذة من ـ قدَّم ـ لازما بمعنى تقدم ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من ـ قدم ـ متعديا ، لأن معرفة الأمورِ المشتملةِ عليها المقدمةُ تجعل الشارع ذا بصيرة ، فكأنها تقدِّمهُ على أقرانه ، وفيه تـكلُّفٌ ، وقيل هى بفتح الدال اسم مفعول من المتعدى ، فإن هذه المباحث جعلت مقدَّمة على غيرها ، وفيه إيهام خلاف المقصود ، لتأدية فتح الدال إلى أن تقديم هذه المباحث بجعل جاعل ، لا بالاستحقاق الذاتى ، وهو خلاف المقصود ، وبالجملة : المراد بالمقدمة هُنا مايتوقف الشروع فى مسائل العلم عليه ، وهى مشتملة على بيانِ الحاجة إلى المنطق ، وتعريفه ، وموضوعه ، وستعرف وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الأمور فى موضعه .

تقسيم العلم إلى تصور وتصديق : ولما كان بيانُ الحاجة المنساقُ(١) إلى تعريف المنطق موقوفاً على تقسيم العلم إلى قسميه شرع فى التقسيم فقال : (العلم) وهو الإدراك مطلقاً(٢) (إن كان إذعاناً للنسبة) الحكمية(٣) (فتصديق) ومعنى إذعان النسبة إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والإدراك على =

(١) أى المؤدى ، وهو صفة لبيان . (٢) أى الذى لايتقيد بكونه إدراك المفرد أو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها . (٣) المراد بها النسبة الخبرية ، وهى ثبوت المحمول للموضوع ، وعليها يرد الإيجاب والسلب المعبر عنهما بالإيقاع والانتزاع ، أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع ، والإذعان هو الادراك على وجه الجزم أو الظن وإن لم يكن مطابقا للواقع .

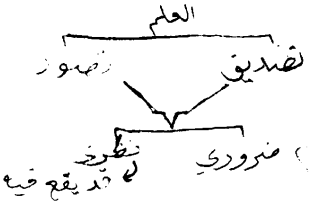

= الوجه المذكور يسمى حكما ، فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء ، فيكون بسيطا ، لكن يشترط فى وجوده ثلاث تصوُّرات: تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية . وإنما قلنا الإدراك على الوجه المذكور هو الحكم ، لأن الحكم على ماذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، ولاشك أن من أدرك النسبة الإيجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ، ولما كان محصّل ما ذكره القوم راجعاً إلى الإذعان عبر عنه المصنف بالإذعان اختصاراً فى العبارة ، وإثباتاً للفرق بين إدراك النسبة الذى هو من قبيل التصور(١) ، وبين إذعان النسبة الذى هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأوجزه، فإن إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سيّما فى الجملة الخبرية المشكوكة ، فإن المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح ، لوجود إدراك النسبة فيها دون إذعانها، إذ الشاكّ فى النسبة متردد بين وقوعها واللاوقوعها(٢) فقد حصل له إدراك النسبة قطعاً ، لكن لم يحصل له اذعانها* وعند متأخرى المنطقيين أن التصديق مركب، والحكم إما إدراك أو فعل(٣) فإن كان إدراكاً فالتصديق مركب من تصورات أربعة : تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به، وتصور النسبة الحكمية ، والتصور الذى هو الحكم، وإنما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافاً إلى سائر الأجزاء ؛ لأن تصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية، وأما الادراك الذى حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم ،

---

(١) هو تصور ارتباط المحمول بالموضوع . (٢) إدخال — ال — على لا النافية من الأساليب المنطقية المخالفة للعربية ، وسيتكرر هذا كثيراً (٣) معناه على كونه فعلا تحصيل صورة الشيء في الذهن ، وظاهر كلامه أن الخلاف فى كون الحكم إدراكا أو فعلا بين المتأخرين فقط ، والحق أنه خلاف بين المتقدمين والمتأخرين ، فالمتقدمون على أن الحكم إدراك ، والمتأخرون على أنه فعل ، وعلى هذا يكون التصديق عندهم مركبا من ثلاث تصورات وفعل ، لا من أربع تصورات .

وإلا فتصوُّرٌ،

فلذا جُعل الحكم صفةله ، فقيل التصور الذى هو الحكم، ثم إذا حصل هذا الإدراك[1] حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الإدراك. وإن كان فعلا — والفعل مغاير للادراك إذ الإدراك انفعال. والفعل يغايره — فحينئذ يكون التصديق مركباً من التصورات الثلاثة والحكم ، واذا لم يكن الحكم إدراكا لم يكفِ تصوراً، لأن التصور قسم من الإدراك ، وانتفاء القسم يوجب انتفاء الأقسام .

(وإلا) أى وإن لم يكن الحكم إذعانا للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج[2] فإدراك كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط، وكذا إدراكهما معا بلا نسبة أو مع نسبة: إما تقييدية كالحيوان الناطق وغلام زيد، وإما تامة غير خبرية كالضرب، أو خبرية مشكوكة ، فإن كل ذلك من التصورات الساذجة ، لعدم إذعان النسبة فيه .

فإن قلت : التصور مقدم على التصديق طبعا فلم أخره وضعا ؟ قلتُ : إن عَنَيْتَ بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمة على التصديق فمسلّم ، لكنه غير مفيد، لأن تقديم التصديق هنا فى التعريف، والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم، وإن عَنيت به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فممنوع ، لأن القيود فى مفهوم التصديق وجودية، وفى مفهوم التصور عدمية، وتصور الوجود سابق على تصور العدم فأُخِّر التصور فى التعريف لأنه بحسب المفهوم، وقدم فى الأقسام والأحكام ، لأنها بحسب الذات .

لا يقال: إن النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والإضافية ، فتكون من الألفاظ المشتركة ، وهى لا تستعمل فى التعريفات[3] لأنا نقول: المشهور الكثير الاستعمال هو الأول ، على أن الإذعان لا يتصور إلا فى النسبة الحكمية ، فالقرينة تجوزه[4] .

---

(١) أى الأخير وهو الحكم، وقيل المراد به مجموع التصورات الأربعة (٢) لخلوه عن الحكم (٣) لأنها تستدعى الإبهام المنافى للايضاح المقصود من التعريفات (٤) أى تجوز أخذ المشترك هنا فى التعريف ، والقرينة فى الجواب الأول معنوية وفى الثانى لفظية .

وينقسمان بالضرورة إلى الضرورة والاكتساب بالنظر،

تقسيم التصور والتصديق إلى الضروري) والكسبي : (وينقسمان) أي التصور والتصديق (بالضرورة) أي بحسب الضرورة (إلى الضرورة) وهي (١) التي (٢) لا يتوقف حصولها على نظر وكسب (٣) كتصور الحرارة والبرودة (٤)، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) إلى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة، كتصور العقل والإنسان، وكالتصديق بأن العالم حادث (٥).

وإنما كان تقسيم (التصور والتصديق) إلى الضروري والكسبي ضرورياً (٦) لأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع : إما بديهياً أو كسبياً. والتالي باطل بقسميه، فكذا المقدم، أما الملازمة فظاهرة، وأما بطلان القسم الأول من التالي فلاحتياجنا

(١) أي الضرورة بمعنى الضروري، وكذلك ضمير الاكتساب الآتي يعود عليه بمعنى المكتسب، لأن ذلك هو الذي ينقسم إليه التصور والتصديق.

(٢) الموصول يقع على العلم بمعنى الصورة الحاصلة في الذهن، ولا يقع على الضرورة لئلا يؤدي إلى أخذها جنسا في تعريفها. (٣) بالا يتوقف على شيء أصلا كالعلم بالقضايا الأولية، مثل، ـــ الواحد نصف الاثنين ـــ أو يتوقف على غير النظر كالحدس، وهو الانتقال من المبادىء إلى المطلوبات بسرعة، مثل العلم بأن السقمونيا مسهلة.

(٤) أي أفرادها لأنه حاصل بطريق الإحساس وهو من أجلى البديهيات، وأما تصور مفهوميهما فنظري.

(٥) لأن العلم به إنما يكتسب من دليله، وهو أنه متغير وكل متغير حادث.

(٦) أي كما قال التهذيب ـــ وينقسمان بالضرورة ـــ وقد اختلف في معنى الضرورة فيه، فقيل المراد بها القطع، وقيل المراد بها البداهة، وعلى هذا يكون ما ذكره الشارح في إثباتها تنبيها لا دليلا، لأن البديهيات قد تخفى فينبه عليها.

وجه النفس والمفكر إلى المعقول

وهُوَ مُلاحظةُ المعقُولِ لتحصِيلِ المجهُولِ ، وقد يَقَعُ فيهِ الخَطَأُ ،

فى بعض التصورات وبعض التصديقات إلى كسب ونظر كما مرّ ، وأما بطلان القسم الثانى منه فلبداهة بعض التصورات وبعض التصديقات على مامر .

(وهو) أى الاكتساب[1] بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل المجهول[2] وكملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة ، والمراد بالمعقول ههنا المعلوم ، فإن العلم فى هذا الفن مفسر بحصول صورة الشىء فى العقل .

الحاجة إلى المنطق وتعريفه : (وقد يقع فيه) أى فى ذلك الاكتساب (الخطأ) لأن الفكر[3] ليس بصواب دائما ، كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضاً ، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه ، فاحتجنا إلى قانونٍ عاصمٍ عن الخطأ مُفيدٍ لطرق اكتساب النظريات من الضروريات[4] وذلك القانون هو المنطق ، فعُلِمَ من هذا أن الناس فى أى شىء يحتاجون إلى المنطق ، وذلك بيانُ الحاجة المستلزمُ لتعريف العلم برسمه ، إذْ يُعلَمُ من بيان الحاجة غاية العلم ، والتعريف بالغاية رسم[5] فلذا أدرج المصنف التعريف فى بيان الحاجة كما سيجىء .

والحاصل أن العلم : إمّا تصور ساذج أو تصديق ، وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة إلى الضرورى والكسبى ، والكسبى مستفاد

(١) الأولى إعادة الضمير على النظر لأنه هو الذى يعرف بذلك ، والفرق بين النظر والحدس أن الحدس يحصل من غير طلب وملاحظة ، فلا اختيار فيه بخلاف النظر . (٢) هو الإنسان .

(٣) يريد بالفكر النظر لأنه يرادفه عندهم . (٤) يريد بالنظريات المجهولات وبالضروريات المعلومات ، وبهذا يشمل الاكتساب من النظريات المعلومة ، لأن الاكتساب لا يلزم أن يكون من الضروريات وحدها . (٥) لأن غاية الشىء خارجة عنه ، والتعريف بمثل ذلك رسم كما سيأتى فى الكلام على المعرف وأقسامه .

فاحْتِيجَ إلى قانون يعصمُ عَنْه ، وهو — المنطقُ — وموضوعُهُ المعلومُ التصوُّرِيُّ والتصديقيُّ حيث يُوصلُ إلى مطلوبٍ تصوُّرِيٍّ

من الضرورى بطريق الاكتساب وقد يقع فى الاكتساب الخطأ ، لأن الفكر ليس بصواب دائما (فاحتيج إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق) هذا تعريف المنطق المندرج فى بيان الحاجة ، وإنما كان المنطق قانونا [1] لأن مسألة قوانين كلية منطبقة على جزئيات ، كما إذا علم أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية علم أن — كل إنسانٍ — ينعكس إلى — بعض الحيوان انسان — وكذا نظائره . فإن قلت : المنطق نفسه ليس عاصماً عن الخطأ ، بل العاصم مراعاته ، فكيف يطلق العاصم عليه؟ قلت : هذا الإطلاق مجازى ، وفيه من التأكيد والمبالغة مالا يخفى .

وإنما كان الشروع فى مسائل العلم موقوفاً على بيان الحاجة لأن مشارع فى العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثاً ، وعلى تعريف العلم لأنه لو لم يتصور ذلك العلم أولا لما كان على بصيرة فى طلبه ، وإذا تصوره برسمه حصل له العلم الإجمالى بمسائل ذلك العلم ، حتى إن كل مسألة من هذا العلم تَرِدُ عليه يعلم أنها منه .

موضوع المنطق : ولما فرغ من بيان الحاجة المناسق إلى تعريف العلم برسمه شرع فى بيان موضوع العلم فقال : (وموضوعه) أى موضوع المنطق (المعلوم التصورى كالحيوان والناطق مثلا [2] (و) المعلوم (التصديقى) كقولنا — العالم متغير و كل متغير حادث [3] أى موضوع المنطق هذان المعلومان لا مطلقا بل من (حيث) إن ذلك المعلوم التصورى (يُوصِل إلى مطلوب تصورى) كالإنسان مثلا .

---

(١) القانون لفظ يونانى معناه فى الأصل القاعدة . وقيل للمنطق قانون مع أنه مجموعة قوانين تنزيلا لها منزلة الشىء الواحد (٢) أى فى تعريف الإنسان
(٣) أى فى إثبات أن العالم حادث .

فَيُسَمَّى مُعَرِّفًا ، أَوْ تَصْدِيقٍ ، فَيُسَمَّى حُجَّةً

(فيسمى) ذلك الموصل إلى المطلوب التصورى (معرفا) وقولا شارحا (١) (أو) من حيث إن ذلك المعلوم التصديق يوصل إلى مطلوب (تصديقى) كقولنا ـ العالم حادث ـ مثلا (فيسمى) ذلك الموصل إلى المطلوب التصديقى (حجة) ودليلا (٢) فانحصر المقصود الأصلى من هذا الفن فى الموصل إلى التصور والتصديق . وإنما كان المعلوم التصورى والتصديقى موضوع المنطق لأنه يبحث فى المنطق عن أعراضهما الذاتية (٣) وما يبحث فى العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم ، وإنما قلنا يبحث فى المنطق عن الأعراض الذاتية للمعلوم التصورى والتصديقى ، لأن المنطق يبحث عنهما من حيث الإيصال إلى مجهول تصورى أو تصدقى كما مر ، وتلك الحيثية عارضة للمعلومين المذكورين .

ووجه توقف الشروع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز إلا بتمايز الموضوعات فإن علم الفقه مثلا إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعيتهما متمايزان ، فموضوع الفقه أفعال المكلفين ، لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد ، وموضوع الأصول الأدلة السمعية ، لأن الأصولى يبحث عنها من =

---

(١) هذا هو الموصل القريب إلى المطلوب التصورى ، أما الموصل البعيد إليه فالكليات الخمس ، لأن القول الشارح يتألف منها ، فيبحث المنطق فيها أيضا .

(٢) هذا هو الموصل القريب إلى المطلوب التصديقى ، أما الموصل البعيد إليه فالقضايا وأحكامها ، لأن القياس يتألف منها .

(٣) يكون ذلك بأن يجعل كل منها موضوعا لمسائله ، نحو — كل ما تركب من جنس وفصل فهو تعريف — والعرض الذاتى ما يلحق الشىء لذاته أو لجزئه المساوى له أو لعارض خارج مساو له . كالتعجب والتكلم والضحك للانسان ، فالأول يلحقه لذاته ، والثانى يلحقه لأنه ناطق ، والثالث يلحقه لأنه متعجب ، والعرض الغريب بخلاف العرض الذاتى كالتحرك بالإرادة للانسان ، فإنه لا يلحقه لأنه حيوان وهو جزؤه الأعم ، ولا يبحث عن الأعراض الغريبة فى العلم .

= حيث استنباط الأحكام الشرعية منها ، فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أىُّ شىء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ، ولم يكن فى طلبه زيادة بصيرة .

مبادىء المنطق الحديث : يبدأ فى المنطق الحديث ببيان القوى الحسية والعقلية ، ثم يعرف المنطق بأنه علم يبحث فى المدركات الحسية والعقلية ، ويبين طرق كسب المعقولات من المحسوسات والكليات من الجزئيات. وهذا هو المنطق الذى عنى به المحدثون ، ويطلق عليه عند اسم الاستنباط ، لأنه يبحث فى استنباط الأحكام الكلية من الجزئيات بالملاحظة والتجربة ، وهو المعروف عند القدماء باسم الاستقراء ، ويقابله المنطق الذى يبحث فى المعرفات والأقيسة ، وهو الذى عنى به المتقدمون ، ويطلق عليه اسم الاستدلال ، وبهذا يكون موضوع المنطق الحديث المعلومات الجزئية لا الكلية كما هو موضوع المنطق القديم ، ويكون المنطق قسمين : منطق الشكل أو المنطق الصورى وهو المنطق النظرى ، ومنطق المادة أو المنطق الاستقرائى وهو المنطق العملى .

ومن المحدثين من يعرف المنطق بأنه علم قوانين الفكر ، ويعرف القوانين الفكرية بأنها قوانين طبيعية لا يستطيع أن يؤثر فيها شخص بتغيير ، بخلاف القوانين الاجتماعية والإدارية لأنها من وضع الإنسان ، ولكن القوانين الفكرية مع هذا قوانين معيارية كقوانين الأخلاق وقوانين الجمال ، وليست تقريرية كقوانين الرياضة والكيمياء ، فيمكن الشخص أن يخرج عليها إذا حاد عن جادة الصواب فى تفكيره ، كما يمكنه مخالفة قوانين الأخلاق بارتكاب مالا يليق ، وقوانين الجمال باستحسان غير الجميل .

وقوانين الفكر الضرورية أربعة : قانون الذاتية ، وقانون الغيرية أو التناقض وقانون الامتناع ، وقانون التعليل ، وإنما كانت هذه القوانين ضرورية لأن كل عاقل يسلم بصحتها بداهة ، ولا يستطيع مخالفتها فى تفكيره من غير أن يقع فى تناقض.

وقانون الذاتية يتلخص فى أن حقائق الأشياء ثابتة مادامت موجودة ، وفى أن =

= لها صفات خاصة أو مشتركة لا يصح نفيها عنها مادامت متصفة بها . وقانون الغيرية يتلخص فى أنه لا يصح الحكم بسلب حقائق الأشياء عنها ولا الحكم عليها بصفات تناقض صفاتها . وقانون الامتناع يتلخص فى أنه لا يصح سلب شىء ونقيضه عن شىء آخر ، لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان . وقانون التعليل يتلخص فى أن الأشياء لم تختلف فى حقائقها وآثارها مصادفة ، وإنما ذلك مبنى على أسباب أوجبته .

وهذه القوانين الأربعة هى القوانين التى لابد من مراعاتها عند علماء المنطق الحديث فى كشف الحقائق ، ومن التقيد بها فى الاستدلال والاستنباط .

وعلى هذا يكون الفرق بين المنطق القديم والمنطق الحديث أن المنطق الثانى لا يبحث عن القوانين التى تعصم الذهن عن الخطأ فقط ، بل يستنبط أيضاً مايرشد الذهن إلى الأخذ بتلك القوانين ، ولهذا يبحث عن أهواء النفس وخواطرها ، وعن أسباب الغلط وتسلسل الخواطر .

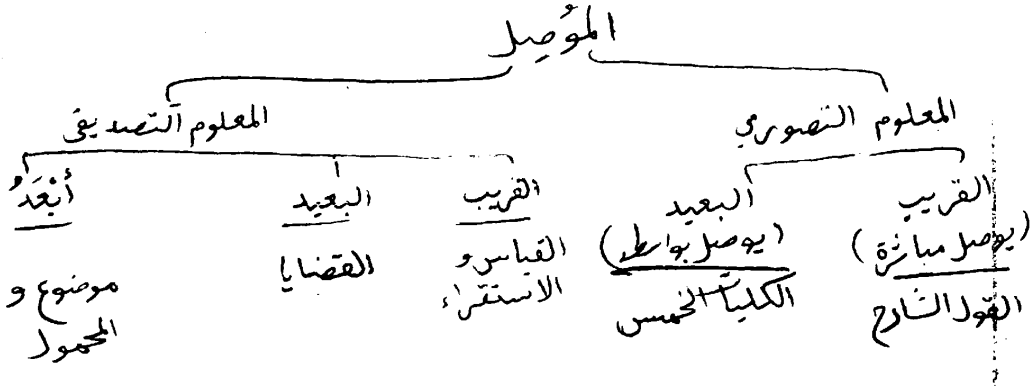

تمرينات على مبادىء المنطق

تمرين — ١

(١) ميز التصورات والتصديقات فيما يأتى :

الإنسان . عبد الله . حيوان ناطق . هل جزاء الإحسان إلا الإحسان . فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا . الحلم سيد الأخلاق . لبثنا يوماً أو بعض يوم . الصدق منجاة .

(٢) ميز الضرورى والكسبى من التصورات والتصديقات الآتية :

الخمسة نصف العشرة . الكهرباء . الكل أعظم من الجزء . الهواء . النار محرقة . العالم حادث .

لا يصلح الناس فوضى لا سَرَاةَ لهم ولا سراةَ إذا جُهَّالهم سادوا

تمرين — ٢

(١) بين الفرق بين المنطق القديم والحديث تعريفاً وموضوعاً ، وهل يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر ؟

(٢) ما الفرق بين القوانين الفكرية والقوانين الإجتماعية وقوانين الأخلاق والجمال ؟ وما وجه الحاجة إلى قوانين الفكر الضرورية فى المنطق ؟

تمرين — ٣

(١) بين التصور والتصديق والضرورى والكسبى فيما يأتى :

الدائرة . الشمس أكبر من الأرض . علم بلا عمل كشجر بلا ثمر . السعادة . العدل أساس الملك . الواحد نصف الاثنين .

(٢) لماذا كانت الأعراض الذاتية لموضوع العلم هى التى يبحث عنها فيه دون أعراضه الغريبة ؟

تمرين — ٤

(١) ما هو الفرق بين الحدس والنظر والاستنباط ؟

(٢) بين محاولات نظار العرب فى نقد المنطق اليونانى .